

سَعَهُ الْكَرْحَى وَجُوزَهُ قَوْمٌ حِينَئِذٍ فَالْتَمِزْتُمَا
الْقَاضِيَّ وَالْأَبِيَّ عَلَيْهِ وَابْنَهُ وَالسَّاقِطَ عِنْدَ بَعْضِ
الْفُقَهَاءِ فَلَوْ حَكَمَ الْقَاضِيُّ بِأَحَدِهِمَا مَرَّةً لَمْ يَحْكَمْ
بِالْآخَرِيِّ وَآخَرِيٌّ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَا يَجُزِي بِيَكْرٍ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا نَقُضُ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ بِحُكْمَيْنِ
مُخْتَلَفَيْنِ . مَسْأَلَةٌ إِذَا نُقِلَ عَنْ مَجْتَهِدٍ قَوْلَانِ
فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ يَدُلُّ عَلَى تَوْفِقِهِ . وَجَمَلُ أَنْ
يَكُونَ أَحْتِمَالَيْنِ أَوْ مَدْهَبَيْنِ وَإِنْ نُقِلَ فِي
مَجْلِسَيْنِ وَعَلِمَ الْمَتَأَخِّرُ فَهُوَ مَذْهَبُهُ وَالْأَخْلَقِيُّ
الْقَوْلَانِ . وَأَقْوَالُ الشَّافِعِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَذَلِكَ وَهِيَ دَلِيلٌ عَلَى عُلُوشَانِهِ فِي الْعِلْمِ وَالَّذِي

البار

الباب الثاني في الأحكام الكلية
للترجيح وبقوة إحدى الأمارتين على الآخر
ليتمسك بها كما رجحت الصحابة خبر عائشة رضي الله
عنها النقاء الختانين على قوله عليه السلام
إنما الماء من الماء . مسأله لا ترجيح في القطعيا
إذا لا تعارض بينهما والآ ارتفع التقيضان
أو اجتماعا . مسأله إذا تعارض دليلان فالعمل
بهما من وجه أو لي بان يتبعص الحكم فيثبت
البعض أو يتعدد فيثبت بعضها أو يعم فيوزع
لقوله عليه السلام إلا أخبركم بخبر الشهود
فقبل نعم فقال أن يشهد الرجل قبل أن يستسكن